البنوك دوت كوم

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

نجلاء ذكرى

ALBNOUK.COM

■ 23 أغسطس 2026 ■ 10 ربيع الأول 1448هـ www.albnouk.com ■ 23 August 2026 ■ 10 Rabi al-Awwal 1448 AH

الرقم الضريبي ٤٦٢-٠٠٠٠٠٢

البنك الأهلي المصري NATIONAL BANK OF EGYPT

أوان كاش السحب في ثواني

احذر أن تشارك بياناتك أو أرقامك السرية مع أحد

تطبق الشروط و الأحكام

شخصية العدد...

عبد الحميد أبو موسى..

قيادة هادئة

صنعت تأثيرًا استثنائيًا

على مر العصور، برزت شخصياتٌ استثنائية فرضت حضورها في المشهد العام بقوة الانجاز لا بضجيج التصريحات، وبعمق التأثير واستدامة العطاء لا ببريق الظهور العابر. شخصياتٌ نسجت مسيرتها بخيوطٍ من التميز والإبداع، وتركت وراءها إرثًا من العطاء والنجاح، لتغدو علاماتٍ مضيئة في ذاكرة الأوطان. ويأتي عبد الحميد أبو موسى- محافظ بنك فيصل الإسلامي المصري- في مقدمة هذه النماذج الفريدة؛ إذ نجح عبر مسيرة حافلة بالعطاء والتميز في ترسيخ مكانته كأحد أبرز رموز الصيرفة الإسلامية وأكثرها تأثيرًا، ليس على مستوى مصر فحسب، بل في الأوساط المصرفية العربية والإقليمية، مستندًا إلى رؤيةٍ رصينة وخبرةٍ متراكمة أسهمتا في تعزيز مكانة البنك وترسيخ دوره الريادي في القطاع المصرفي الإسلامي.

التفاصيل فى الصفحة الاخيرة...

بنك فيصل الإسلامي المصري

FAISAL ISLAMIC BANK OF EGYPT

البنك المركزى يبدأ إعداد تصنيف للتمويل المستدام لتعزيز الاستثمارات الخضراء فى مصر

بدأ البنك المركزي المصري اتخاذ الخطوات التنفيذية لإعداد وإصدار تصنيف التمويل المستدام (Sustainable Finance Taxonomy)، في إطار دعم توجه الدولة نحو الاقتصاد الأخضر وتعزيز التمويل المستدام، بما يتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية في مجال الاستدامة.

ويهدف التصنيف الجديد إلى توفير إطار مرجعي واضح للأنشطة الاقتصادية المستدامة، من خلال إتاحة بيانات دقيقة ومعتمدة تساعد المؤسسات المالية والمستثمرين على توجيه التمويلات إلى المشروعات الأكثر توافقًا مع الأهداف البيئية والاجتماعية، بما يعزز ثقة المستثمرين ويرفع جاذبية السوق المصرية للاستثمارات الخضراء.

وفي هذا الإطار، شكّل البنك المركزي مجموعة عمل فنية تضم ممثلين عن وزارات الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج، والمالية، والتنمية المحلية، والبيئة، والاستثمار والتجارة الخارجية، إلى جانب الهيئة العامة للرقابة المالية، بهدف تنسيق الجهود وتبادل الرؤى خلال مراحل إعداد التصنيف.

وشهد مقر البنك المركزي انعقاد الاجتماع الأول لمجموعة العمل، حيث استعرض المشاركون توجهات البنك المركزي بشأن التصنيف المرتقب، وناقشوا التجارب الدولية وأبرز المعايير العالمية المعمول بها، فضلًا عن الفرص والتحديات المرتبطة بتطبيق منظومة التمويل المستدام في مصر.

واتفق المشاركون على البدء الفوري في تنفيذ الخطوات اللازمة لإعداد التصنيف، مع التأكيد على أهمية التكامل والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية لضمان إصدار إطار وطني متكامل يتوافق مع المعايير الدولية ويخدم أولويات التنمية.

ومن المتوقع أن يسهم تصنيف التمويل المستدام، عقب إطلاقه، في زيادة تدفقات التمويل الدولي الموجه للمشروعات المستدامة، وتحسين إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بعمليات التمويل، من خلال وضع معايير وإرشادات واضحة لتقييم الأنشطة الاقتصادية وتصنيفها، بما يدعم جهود مصر في التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة.

التعمير والإسكان يطرح الشهادة «الماسية» بعائد ثابت 17.5 % سنوياً

أتاح بنك "التعمير والإسكان"، الشهادة الماسية بعائد سنوي ثابت يبلغ 17.50 % يصرف بشكل شهري، وذلك ضمن باقة الأوعية الادخارية التي يقدمها البنك لتلبية احتياجات العملاء الراغبين في تحقيق عائد ثابت على مدخراتهم.

البنك أكد أن الشهادة مخصصة للأفراد، وتصدر بالجنيه المصري لمدة 3 سنوات، مع ثبات سعر العائد طوال مدة الشهادة، على أن يبدأ سريانها من اليوم التالي لتاريخ الشراء، مع التجديد التلقائي عند الاستحقاق ما لم يُبدِ العميل رغبته في عدم التجديد.

ويبدأ الحد الأدنى لشراء الشهادة من 1000 جنيه ومضاعفاتها، بينما يتم احتساب العائد اعتبارًا من تاريخ السريان، ويُصرف بصورة شهرية بنسبة 17.50 % سنويًا.

وأشار بنك التعمير والإسكان إلى إمكانية حصول العملاء على تسهيلات ائتمانية بضمان الشهادة، وذلك وفقًا للسياسة الائتمانية المعمول بها داخل البنك.

كما يحق للعميل استرداد قيمة الشهادة بعد مرور 6 أشهر من تاريخ الشراء، وفقًا لسياسة الاسترداد المعتمدة بالبنك، مع تطبيق نسب خصم على العائد في حالة الاسترداد قبل موعد الاستحقاق الأصلي.

وأوضح البنك أن نسب الخصم على العائد تكون كالتالي، من بعد مرور 6 أشهر وحتى نهاية السنة الأولى: خصم 8 %، خلال السنة الثانية: خصم 7 %، خلال السنة الثالثة: خصم 6 % .

ودعا بنك التعمير والإسكان العملاء الراغبين في معرفة المزيد من التفاصيل إلى زيارة الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك أو التواصل مع مركز خدمة العملاء عبر الرقم 19995 للاطلاع على الشروط والأحكام الكاملة للشهادة.

بنك نكست وكاف للتأمين يطلقان تحالفاً استراتيجياً لتقديم حلول تأمينية متكاملة لعملاء البنك

أعلن بنك نكست، أحد البنوك الرائدة في مصر والمتخصص في تقديم الحلول المصرفية المتكاملة للأفراد والشركات، عن إطلاق تحالف استراتيجي مع شركة كاف للتأمين، واحدة من شركات التأمين الأسرع نموًا في مصر والمتخصصة في تقديم حلول تأمينية رقمية، والتي أسّسَت بموجب شراكة استراتيجية بين إي اف چي فاينانس التابعة لمجموعة إي اف چي القابضة وشركة جي بي كورب، وذلك بهدف التوسع في تقديم الخدمات التأمينية وتوفير حلول حماية مالية متطورة للعملاء.

ومن خلال هذه الشراكة، سيتمكن عملاء بنك نكست من الاستفادة من مجموعة متنوعة من منتجات كاف للتأمين، تشمل برامج الإدخار والتأمين على الحياة والتأمين الطبي، وذلك عبر شبكة فروع البنك وقنواته الرقمية، بما يتيح تجربة أكثر سهولة ومرونة لتلبية احتياجات العملاء المتنوعة.

وفي هذا السياق، صرّح شريف ندا، رئيس مجموعة التجزئة المصرفية، شبكة الفروع و BB ببنك نكست: "يمثل هذا التحالف امتدادا لاستراتيجية بنك نكست الهادفة الى تقديم خدمات مالية متكاملة تلبي احتياجات العملاء، حيث يسهم التعاون مع شركة كاف للتأمين، بما تمتلكه من قدرات وحلول رقمية متطورة، في تقديم خدمات تأمينية موثوقة ومبتكرة تعزز من تجربة العملاء وتواكب توجه البنك في التحول الرقمي، إلى جانب دعم جهود البنك نحو تقديم خدمات رقمية أكثر سهولة ومرونة وجودة."

ومن جانبه، أعرب سهيل علي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة كاف للتأمين عن اعتزازه بالشراكة مع بنك نكست، قائلًا: "نفخر بالتعاون مع بنك نكست في إطار رؤيتنا المشتركة لتوسيع نطاق الخدمات التأمينية وإتاحتها بصورة أكثر سهولة للعملاء، بما يسهم في تقديم حلول تأمينية مبتكرة تدعم احتياجات الأفراد والشركات."

وتعكس هذه الشراكة التزام الطرفين بدعم الشمول المالي وتعزيز الابتكار في الخدمات المالية والتأمينية، بما يسهم في تقديم قيمة مضافة للعملاء ودعم نمو قطاع التأمين البنكي في السوق المصري.

ودائع العملة المحلية لدى البنوك تنمو بـ 8 % فى ستة أشهر

سجلت الودائع بالعملة المحلية لدى الجهاز المصرفي المصري ارتفاعات ملحوظة لتحقق معدلات نمو قوية خلال النصف الأول من عام 2026، وفقًا لأحدث بيانات البنك المركزي المصري، مدعومة باستمرار إقبال العملاء على الادخار بالجنيه والاستفادة من العوائد المرتفعة التي تقدمها البنوك.

البيانات كشفت عن ارتفاع إجمالي الودائع بالعملة المحلية إلى 10.347 تريليون جنيه بنهاية يونيو 2026، مقابل 9.581 تريليون جنيه بنهاية ديسمبر 2025، بزيادة بلغت نحو 766.8 مليار جنيه خلال أول 6 أشهر من العام، وبمعدل نمو 8 % .

وسجلت الودائع نموًا تدريجيًا على مدار الأشهر الستة، إذ ارتفعت إلى 9.659 تريليون جنيه بنهاية يناير، محققة نموًا شهريًا بنسبة 0.82%، ثم صعدت إلى 9.764 تريليون جنيه بنهاية فبراير، بزيادة شهرية بلغت 1.08%، قبل أن تسجل 9.943 تريليون جنيه بنهاية مارس، محققة أعلى معدل نمو شهري خلال النصف الأول بنسبة 1.83%.

وخلال أبريل، تجاوزت الودائع لأول مرة مستوى 10 تريليونات جنيه لتصل إلى 10.001 تريليون جنيه، بمعدل نمو شهري بلغ 0.58%، ثم واصلت الصعود إلى 10.168 تريليون جنيه بنهاية مايو، مسجلة نموًا بنسبة 1.67%، قبل أن ترتفع إلى 10.347 تريليون جنيه بنهاية يونيو، بمعدل نمو شهري 1.77%، لتنهي النصف الأول من العام على أعلى مستوى لها على الإطلاق.

صندوق النقد يوافق على صرف 1.77 مليار دولار لمصر.. ويشيد بصلابة الاقتصاد رغم التحديات الإقليمية

وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على المراجعة السابعة لبرنامج التسهيل الممدد مع مصر، والمراجعة الثانية لبرنامج تسهيل المرونة والاستدامة، بما يتيح صرف نحو 1.772 مليار دولار فورًا، منها 1.5 مليار دولار ضمن برنامج التسهيل الممدد، و272 مليون دولار من برنامج المرونة والاستدامة.

وبذلك يرتفع إجمالي التمويلات التي حصلت عليها مصر في إطار البرنامجين إلى نحو 7.3 مليار دولار، من إجمالي 8 مليارات دولار لبرنامج التسهيل الممدد و1.3 مليار دولار لبرنامج المرونة والاستدامة.

وأكد صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد المصري أظهر قدرة أكبر على مواجهة تداعيات الحرب في الشرق الأوسط مقارنة بفترات الضغوط السابقة، مستفيدًا من تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي، واستمرار تراجع معدلات التضخم، وارتفاع الاحتياطيات الدولية، إلى جانب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، وفي مقدمتها مرونة سعر الصرف، وإصلاح أسعار الطاقة، واحتواء الإنفاق العام.

وأشار الصندوق إلى استمرار تعافي النشاط الاقتصادي، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموًا بنسبة 5% خلال الربع الثالث من العام المالي 2025/2026، فيما بلغ متوسط النمو خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي 5.2%، مع توقعات بتحقيق معدل نمو يبلغ 4.6% بنهاية العام المالي.

ورغم عودة التضخم إلى الارتفاع مؤقتًا نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة أسعار الطاقة، أوضح الصندوق أن المعدل تراجع إلى 14.3% في يونيو 2026، بينما ظل التضخم الأساسي عند مستويات مرتفعة، ما يستدعي استمرار السياسة النقدية المتشددة لضمان عودة التضخم إلى مستهدفاته.

وأوضح التقرير أن الحساب الجاري واجه ضغوطًا بفعل ارتفاع أسعار النفط والغاز، إلا أن التدفقات القياسية لتحويلات المصريين العاملين بالخارج، وقوة إيرادات السياحة، والتعافي التدريجي لإيرادات قناة السويس، ساهمت في الحد من تلك الضغوط، مع تقدير عجز الحساب الجاري بنحو 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يتعلق بالأداء المالي، أكد الصندوق أن الحكومة تجاوزت مستهدفات الفائض الأولي والإيرادات الضريبية حتى نهاية مارس 2026، مدفوعة بتحسن كفاءة التحصيل واحتواء الإنفاق، كما نجحت في خفض الاحتياجات التمويلية بما يعادل 5% من الناتج المحلي الإجمالي.

وأشار التقرير إلى استمرار التقدم في بعض الإصلاحات الهيكلية، ومنها اعتماد وثيقة سياسة ملكية الدولة، وتبسيط إجراءات الإفراج الجمركي والإدارة الضريبية، وإنجاز عدد من صفقات برنامج التخارج، إلا أنه شدد على ضرورة تسريع وتيرة تنفيذ البرنامج وتوسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

كما أوصى الصندوق بمواصلة الحفاظ على مرونة سعر الصرف، والاستمرار في بناء الاحتياطيات الدولية، وتحقيق فوائض أولية مستدامة، مع تحسين إدارة الدين العام، وإطالة آجال استحقاقه، وتقليل الاعتماد على أدوات التمويل قصيرة الأجل.

وأكد نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي أن القطاع المصرفي المصري يتمتع بمستويات جيدة من المتانة، داعيًا إلى استكمال إصلاحات الحوكمة في البنوك المملوكة للدولة وتعزيز إدارة المخاطر، بما يدعم استقرار القطاع المالي وقدرته على مواجهة الصدمات المستقبلية.

بلومبرج: تعافى تدفقات النفط عبر مضيق هرمز يخفف مخاوف اضطراب الإمدادات العالمية

أفادت وكالة بلومبرج بأن حركة نقل النفط عبر مضيق هرمز بدأت تستعيد نشاطها تدريجيًا بعد فترة من التباطؤ، في تطور ساهم في استمرار تدفق ملايين البراميل إلى الأسواق العالمية، رغم استمرار التوترات العسكرية في منطقة الشرق الأوسط.

ووفقًا للتقرير، عادت عمليات نقل النفط بين السفن إلى الارتفاع خلال الأيام الأخيرة، بعد تراجعها في وقت سابق نتيجة الهجمات التي استهدفت بعض السفن وانهيار وقف إطلاق النار المؤقت، وهو ما عزز الثقة في استمرارية الإمدادات وخفف المخاوف من حدوث نقص حاد في المعروض العالمي.

ويعتمد عدد من المنتجين على نقل شحنات النفط من ناقلات صغيرة داخل الخليج العربي إلى ناقلات عملاقة خارج مضيق هرمز، قبل شحنها إلى الأسواق العالمية، في آلية تهدف إلى تقليل المخاطر المرتبطة بالمرور عبر المضيق، مع تنفيذ بعض هذه العمليات دون تشغيل أجهزة التتبع.

ونقلت بلومبرج عن مصادر مطلعة أن شركتين تعملان في نقل النفط عبر المضيق عادتا إلى مستويات تشغيل تقترب من تلك المسجلة قبل تصاعد التوترات، بعدما كانت الحرب قد دفعت أسعار خام برنت إلى الاقتراب من 100 دولار للبرميل.

كما أظهرت صور الأقمار الصناعية التابعة لبرنامج "Sentinel-1" الأوروبي زيادة ملحوظة في عمليات نقل النفط بين السفن بالقرب من ميناء صحار العُماني، إضافة إلى رصد عمليات مماثلة قرب ميناء الفجيرة، بما يعكس تحسنًا تدريجيًا في حركة الشحن.

وأشار التقرير إلى أن بعض مشتري النفط الخليجي بدأوا بالفعل في استلام شحنات كانت قد تأخرت بسبب الاضطرابات الأمنية، خاصة شحنات الخام الإماراتي، رغم تحمل بعض المستوردين تكاليف إضافية نتيجة فترات انتظار الناقلات.

ورغم هذا التحسن، لا تزال شركات الشحن تتعامل بحذر مع المرور عبر مضيق هرمز، بينما يعتمد عدد من المنتجين على أساطيلهم الخاصة أو على عقود نقل طويلة الأجل لضمان وصول الإمدادات إلى الأسواق.

ويظل مضيق هرمز أحد أهم الممرات الحيوية لتجارة الطاقة العالمية، إذ كان ينقل قبل اندلاع الحرب نحو 20 مليون برميل يوميًا، بما يعادل نحو خُمس الإمدادات النفطية العالمية، في حين أكد وزير الطاقة الأمريكي أن نحو 13 مليون برميل يوميًا تغادر منطقة الخليج، نصفها عبر المضيق والنصف الآخر من خلال خطوط أنابيب بديلة.

ورغم مؤشرات التعافي، أشارت بلومبرج إلى أن تقدير حجم التدفقات الفعلية لا يزال يواجه صعوبات بسبب قيام عدد من السفن بإغلاق أجهزة التتبع أثناء الإبحار، إلا أن البيانات تشير إلى استمرار تدفق الإمدادات بوتيرة تدعم استقرار أسواق النفط العالمية.

الشمول المالى فى مصر يقفز إلى 79 %.. 56.4 مليون مواطن يمتلكون حسابات مالية نشطة

واصلت معدلات الشمول المالي في مصر تحقيق مستويات قياسية، لتسجل 79 % بنهاية يونيو 2026، بعدما ارتفع عدد المواطنين الذين يمتلكون حسابات مالية نشطة إلى 56.4 مليون مواطن، من إجمالي 71.4 مليون مواطن في الفئة العمرية 15 عامًا فأكثر، في مؤشر يعكس نجاح جهود البنك المركزي المصري والقطاع المالي في توسيع نطاق الخدمات المالية الرسمية.

وتشمل الحسابات المالية النشطة الحسابات البنكية، وحسابات الهيئة القومية للبريد، ومحافظ الهاتف المحمول، والبطاقات المدفوعة مقدمًا، بما يتيح للمواطنين تنفيذ مختلف المعاملات المالية بسهولة وأمان.

وكشفت بيانات البنك المركزي عن طفرة في معدلات الشمول المالي للمرأة، حيث ارتفعت نسبة امتلاك النساء للحسابات المالية من 19.1 % عام 2016 إلى 72.5 % بنهاية يونيو 2026، بمعدل نمو بلغ 327 %. كما ارتفعت نسبة الشمول المالي للشباب في الفئة العمرية من 15 إلى 35 عامًا من 36.3% في عام 2020 إلى 58 % في يونيو 2026، محققة نموًا قدره 85 %، بدعم من برامج التمكين الاقتصادي والمبادرات الموجهة للمرأة والشباب.

وأظهرت المؤشرات الرئيسية لقاعدة بيانات الشمول المالي بالبنك المركزي أن معدلات امتلاك واستخدام الخدمات المالية سجلت نموًا تراكميًا بلغ 229 % خلال الفترة من 2016 وحتى يونيو 2026، وهو ما يعكس نجاح استراتيجية الشمول المالي (2022 - 2025) في تعزيز دمج مختلف فئات المجتمع داخل المنظومة المالية الرسمية.

وجاء هذا التقدم مدعومًا بالتنسيق بين البنك المركزي والوزارات والجهات الحكومية، من خلال تنفيذ عدد من المبادرات، أبرزها المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، وبرامج دعم صغار المزارعين، إلى جانب التعاون مع وزارة الشباب والرياضة والمجلس القومي للمرأة لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية.

ويعمل البنك المركزي حاليًا على إعداد الاستراتيجية الوطنية الثانية للشمول المالي (2026 - 2030)، والتي تستهدف الانتقال من مرحلة إتاحة الخدمات المالية إلى تعزيز الاستخدام الفعّال والآمن والمستدام لها، مع دعم المشروعات الصغيرة ورواد الأعمال، وتشجيع دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.

وتعتمد الاستراتيجية الجديدة على قياس مؤشرات الشمول المالي من جانبي العرض والطلب، إلى جانب الاستفادة من نتائج المسح الميداني للخدمات المالية الذي نُفذ خلال الربع الأول من عام 2026 بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وبدعم فني من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، بهدف تحديد الفجوات ووضع سياسات تستند إلى بيانات دقيقة.

كما تستهدف الاستراتيجية التوسع في استخدام الحلول الرقمية والابتكار المالي، ودعم التمويل المستدام والاقتصاد الأخضر، إلى جانب نشر الثقافة المالية، وتعزيز حماية حقوق العملاء، وتطوير البنية التحتية المالية والتكنولوجية بما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولًا واستدامة.

«إيجي ترينـد» تتصدر شركات السمسرة بعد تنفيذ صفقة استحواذ بقيمة 7.6 مليار جنيه

تصدرت شركة «إيجي ترينـد» لتداول الأوراق المالية قائمة شركات الوساطة بالبورصة المصرية خلال تعاملات جلسة أمس الاثنين، بعدما استحوذت على حصة سوقية بلغت 22.7% من إجمالي قيمة التداولات، مسجلة تعاملات تجاوزت 7.6 مليار جنيه.

وجاء هذا الأداء عقب نجاح الشركة في تنفيذ صفقة استحواذ الشركة المصرية لنظم التعليم الحديثة على 90% من أسهم شركة العرفة للتنمية والاستثمار، في واحدة من أبرز الصفقات التي شهدتها السوق خلال الفترة الأخيرة.

وأكدت «إيجي ترينـد»، أن هذا الإنجاز يعكس قدرتها على إدارة وتنفيذ الصفقات المؤسسية الكبرى بكفاءة واحترافية، ويعزز خططها الاستراتيجية الرامية إلى ترسيخ مكانتها كشريك موثوق للمؤسسات والمستثمرين في سوق رأس المال المصري.

وأشارت الشركة إلى أنها تواصل التوسع في أنشطتها، بعد حصولها مؤخرًا على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية لمزاولة نشاط التعامل في شهادات خفض الانبعاثات الكربونية، بما يدعم توجهها نحو الاستثمار المستدام ويواكب التطورات العالمية في الأسواق المالية.

وأضافت أن استراتيجيتها تستهدف التوسع في الأنشطة المالية غير المصرفية وتقديم خدمات استثمارية متطورة تلبي احتياجات السوق، مع التركيز على الأنشطة ذات القيمة المضافة، اعتمادًا على فريق عمل يمتلك خبرات متخصصة في أسواق المال، بما يعزز قدرتها على تنفيذ المزيد من الصفقات الكبرى خلال الفترة المقبلة.

البنك الأهلي يحذر عملاءه من المكالمات والروابط الاحتيالية لسرقة البيانات والأموال

وجّه البنك الأهلي المصري تحذيرًا مهمًا إلى عملائه، دعا خلاله إلى ضرورة الحفاظ على سرية البيانات البنكية والشخصية، وعدم الاستجابة لأي مكالمات أو رسائل مشبوهة قد تستهدف الحصول على المعلومات المصرفية واستخدامها في عمليات احتيال أو الاستيلاء على الأموال.

وأكد البنك ضرورة عدم الإفصاح عن أي بيانات بنكية أو شخصية لأي شخص يتواصل مع العميل هاتفيًا ويدّعي انتماءه إلى البنك أو إحدى الجهات المالية، خاصة إذا طلب الحصول على بيانات الحسابات أو البطاقات أو أي معلومات سرية.

وحذر البنك الأهلي من المكالمات الاحتيالية التي يلجأ إليها المحتالون لاستدراج العملاء والحصول على بياناتهم المصرفية والشخصية، تمهيدًا لاستخدامها في عمليات غير مشروعة أو الاستيلاء على أموالهم.

وشدد على ضرورة توخي الحذر عند تلقي أي مكالمة غير معتادة تتضمن طلبًا للحصول على بيانات مصرفية أو معلومات شخصية، وعدم الاستجابة لمثل هذه الطلبات.

كما نبّه البنك عملاءه إلى عدم الضغط على أي روابط تصل إليهم عبر الرسائل الهاتفية أو البريد الإلكتروني أو وسائل التواصل المختلفة، خصوصًا إذا كان مصدرها غير معروف أو تتضمن طلبًا لتسجيل البيانات أو تحديث معلومات الحساب.

وأوضح البنك أن الروابط المشبوهة قد تُستخدم كوسيلة للاحتيال والوصول إلى البيانات المصرفية، مطالبًا العملاء بضرورة التأكد من مصدر أي رسالة قبل التفاعل معها.

ويأتي تحذير البنك الأهلي المصري في إطار جهود البنوك لتعزيز الوعي المصرفي والأمن السيبراني لدى العملاء، والتعريف بأساليب الاحتيال الإلكتروني والهندسة الاجتماعية التي تستهدف سرقة البيانات والأموال.

ارتفاع إيرادات ڤاليو بنسبة 29 % لتصل إلى 3.2 مليار جنيه مع نمو صافى الربح بنسبة 43 % ليصل إلى 486 مليون جنيه

أعلنت اليوم ڤاليو، الشركة الرائدة في مجال تكنولوجيا الخدمات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عن نتائجها المالية للنصف الأول المنتهي في 30 يونيو 2026، وهو ما يعكس زخمها المالي والتشغيلي القوي الذي عزز مكانتها الرائدة في السوق.

وقد سجلت الشركة إجمالي إيرادات بلغت 3.2 مليار جنيه، بزيادة قدرها 29 % على أساس سنوي، في حين ارتفع صافي الربح بنسبة 43 % ليصل إلى 486 مليون جنيه.

كما قفزت القيمة الإجمالية للمبيعات (GMV) بنسبة 38 % على أساس سنوي لتصل إلى 14.6 مليار جنيه، مدفوعة بزيادة قدرها 45 % في حجم المعاملات لتصل إلى 5.2 مليون معاملة، وقاعدة عملاء نشطين بلغت 955 ألف عميل.

وحافظت ڤاليو على حصة سوقية مهيمنة بلغت 21 % في الفترة المنتهية في مايو 2026، مع الالتزام بنسبة منخفضة للقروض المتعثرة (NPL) بلغت 1.16%، مما يؤكد قدرتها على تحقيق نمو مربح في ظل متغيرات الاقتصاد الكلي.

وعلى الصعيد التشغيلي، واصلت ڤاليو أداءها الاستثنائي طوال النصف الأول من عام 2026، حيث ارتفع متوسط القيمة الإجمالية للمبيعات اليومية إلى 81.1 مليون جنيه، بينما وصل متوسط المعاملات اليومية إلى 29 ألف معاملة.

وازداد تفاعل العملاء مع المنصة، حيث ارتفع معدل تكرار المعاملات لكل عميل ليصل إلى 12.4 مرة، مقارنة بـ 9.8 مرة في النصف الأول من عام 2025.

وكان هذا النمو مدعوما بشبكة راسخة تضم أكثر من 9,800 شريك من التجار النشطين؛ مما يضع حاجزاً قوياً أمام دخول المنافسين.

وفي إطار التزام ڤاليو بالشمول المالي، شهدت قاعدة العملاء النشطين من غير المتعاملين مع البنوك توسعاً بنسبة 41 % على أساس سنوي لتصل إلى 390 ألف عميل، ساهموا بمبلغ 2.11 مليار جنيه في القيمة الإجمالية للمبيعات من خلال 872 ألف معاملة خلال تلك الفترة.

وأظهرت باقة منتجات الشركة تنوعاً ملحوظاً مع استحواذ الحلول غير التمويلية وعالية السرعة على حصة أكبر من السوق. ولا يزال منتج "U" يمثل العنصر الرئيسي، إذ زادت قيمته الإجمالية للمبيعات بنسبة 22 % لتبلغ 7.82 مليار جنيه.

كما برزت البطاقة مسبقة الدفع كقوة دافعة للتفاعل، حيث قفز الإنفاق من خلالها بنسبة 64 % ليصل إلى 3.3 مليار جنيه مع وصول عدد البطاقات المفعلة إلى 300 ألف بطاقة.

وشهد منتج Shift لتمويل السيارات قفزة هائلة بنسبة 98 % في القيمة الإجمالية للمبيعات لتصل إلى 2.87 مليار جنيه، بينما ارتفع منتج Ulter والقروض المخصصة للسلع الفاخرة بنسبة 26 % ليصل إلى 740مليون جنيه.

بالإضافة إلى ذلك، حققت منصة Shop'IT للتجارة الإلكترونية المتكاملة إنجازاً بوصول مبيعاتها إلى 300 مليون جنيه منذ انطلاقها.

صرح وليد حسونة، الرئيس التنفيذي لشركة ڤاليو: "تعكس نتائجنا في النصف الأول من عام 2026 قوة استراتيجيتنا الهادفة إلى بناء نظام متكامل وشامل لتمويل نمط الحياة. لقد حققنا نموا مربحا، حيث توسع هامش صافي الربح إلى 15.8 % وهامش صافي الفائدة إلى 17 %، بالتوازي مع دفع مرحلة نمونا المقبلة من خلال إطلاق عملياتنا بنجاح في الأردن والخطط المرتقبة لإطلاق قطاع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في مصر.

إن استثمارنا في البنية التحتية التكنولوجية الخاصة بنا، بما في ذلك مركز البيانات الجديد، يعزز قدرتنا على التوسع وتقديم تجربة استثنائية للعملاء مع دخولنا أسواقاً وقطاعات جديدة".

ولدعم أهدافها التوسعية، قامت ڤاليو بتحسين هيكل رأس مالها من خلال تأمين تسهيلات ائتمانية معتمدة من 28 مؤسسة مالية بإجمالي 24.08 مليار جنيه.

وتميز الربع الثاني بسرعة تدوير رأس المال، بما في ذلك إتمام الإصدار الثاني والعشرون ضمن برنامج توريق سندات بقيمة 881 مليون جنيه، ليصل إجمالي حجم التوريق إلى 21.2 مليار جنيه.

وخلال النصف الأول من عام 2026، حققت ڤاليو تقدمًا ملحوظًا في مجالات التكنولوجيا والحوكمة. فقد جددت حصولها على شهادة PCI DSS v4.0.1 للعام الرابع على التوالي، بالإضافة إلى الشهادات السنوية ISO 27001 و27701 ISO، مع تقدم كبير في الجاهزية لشهادة SOC 2 Type II.

1.72 مليار جنيه أرباح «فوري» خلال النصف الأول من 2026 بارتفاع 29.3 %

أظهرت القوائم المالية المجمعة لشركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية، ارتفاع صافي أرباح الشركة خلال النصف الأول من عام 2026 بنسبة 29.3% على أساس سنوي.

وأوضحت البيانات المرسلة إلى البورصة المصرية، أن صافي الربح المجمع بعد الضريبة بلغ نحو 1.72 مليار جنيه خلال الفترة من يناير وحتى نهاية يونيو 2026، مقابل نحو 1.33 مليار جنيه خلال الفترة المقارنة من العام الماضي، بزيادة تقترب من 390 مليون جنيه.

وسجلت الإيرادات المجمعة للشركة نحو 5.22 مليار جنيه خلال النصف الأول من العام الجاري، مقارنة بنحو 3.76 مليار جنيه خلال الفترة نفسها من 2025، بنمو يقارب 39%.

وعلى مستوى القوائم المالية المستقلة، ارتفع صافي ربح الشركة إلى نحو 1.29 مليار جنيه خلال الأشهر الستة الأولى من 2026، مقابل نحو 1.01 مليار جنيه خلال الفترة المقارنة من العام السابق.

وتعكس النتائج استمرار نمو أعمال «فوري» في قطاع المدفوعات الإلكترونية والخدمات المالية الرقمية، بالتزامن مع التوسع في استخدام الحلول الرقمية وزيادة الاعتماد على خدمات الدفع الإلكتروني.

أرباح «طلعت مصطفى» تقفز 21 % إلى 4.46 مليار جنيه خلال الربع الثانى من 2026

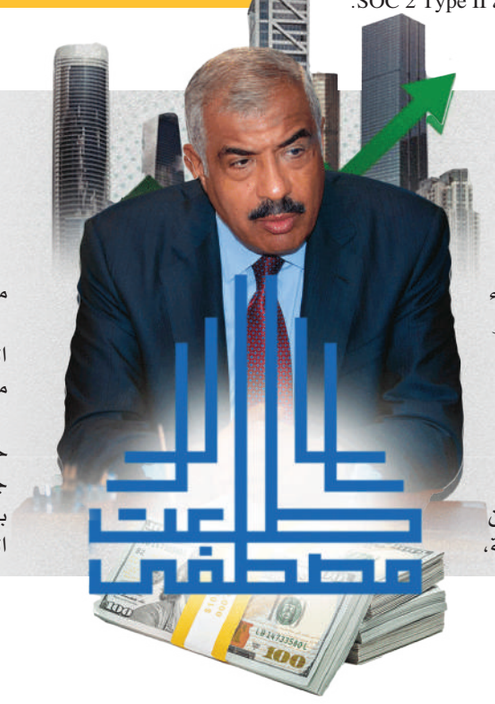

حققت مجموعة طلعت مصطفى القابضة نموًا قويًا في نتائج أعمالها خلال الربع الثاني من عام 2026، إذ ارتفع صافي الأرباح بنسبة 21% على أساس سنوي، ليصل إلى نحو 4.46 مليار جنيه، مقابل 3.69 مليار جنيه خلال الفترة المقارنة من العام الماضي.

وأظهرت نتائج أعمال المجموعة ارتفاع الإيرادات خلال الربع الثاني بنسبة 14% سنويًا، لتسجل نحو 17.12 مليار جنيه.

كما سجلت المبيعات العقارية المتعاقد عليها خلال الربع الثاني نموًا بنسبة 27% على أساس سنوي، لتصل إلى نحو 170.1 مليار جنيه، بدعم من الأداء القوي لمشروعات المجموعة.

وخلال النصف الأول من عام 2026، ارتفعت إيرادات المجموعة بنسبة 24% لتسجل نحو 30.2 مليار جنيه، فيما صعد صافي الأرباح بنسبة 23% إلى نحو 9.9 مليار جنيه.

وجاء هذا الأداء مدفوعًا بالنمو القوي لإيرادات قطاع التطوير العقاري، إلى جانب الأداء المتماسك لقطاع الضيافة، واستمرار نمو مصادر الدخل المتكرر للمجموعة.

وسجل قطاع التطوير العقاري إيرادات بلغت نحو 17 مليار جنيه خلال النصف الأول من العام، بزيادة 34% على أساس سنوي، مدعومًا بتسارع أعمال الإنشاءات وتسليم نحو 1,459 وحدة، بزيادة 131% مقارنة بالنصف الأول من العام الماضي، عبر عدد من المشروعات الرئيسية، من بينها «مدينتي» و«سيليا».

كما واصل مشروع «بنان» في المملكة العربية السعودية دعم نتائج المجموعة، باعتباره أول مشروعاتها في السوق السعودية.

وبلغت قيمة المبيعات الجديدة المتعاقد عليها خلال النصف الأول من 2026 نحو 219.1 مليار جنيه، بارتفاع 4% على أساس سنوي، مدفوعة بالأداء القياسي الذي حققته المجموعة خلال الربع الثاني.

«السيادى النرويجى» يعزز استثماراته فى الأسهم المصرية إلى 158.7 مليون دولار

رفع صندوق التقاعد الحكومي النرويجي، أكبر صندوق ثروة سيادي في العالم، قيمة استثماراته في الأسهم المصرية إلى نحو 158.69 مليون دولار بنهاية النصف الأول من عام 2026، مقابل 130.55 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2025، بزيادة بلغت نحو 21.6%.

وأظهرت نتائج أعمال الصندوق زيادة حصته في عدد من الشركات المصرية المدرجة بالبورصة، في مقدمتها البنك التجاري الدولي، لترتفع إلى 0.47% بنهاية يونيو 2026، مقابل 0.37% بنهاية العام الماضي.

كما رفع الصندوق مساهمته في شركة فوري لتصل إلى 4.19%، مقارنة بنحو 3.59% في نهاية ديسمبر 2025، فيما زادت حصته في شركة التشخيص المتكاملة إلى 2.44% مقابل 2.14%.

وفي المقابل، حافظ الصندوق على مساهماته في 3 شركات مصرية دون تغيير خلال النصف الأول من العام، وهي مجموعة طلعت مصطفى بحصة 1%، وإي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية بنسبة 0.56%، والمصرية للاتصالات بنسبة 0.21%.

كما خفض الصندوق حصته في شركة تعليم لخدمات الإدارة إلى 1.21%، مقابل 1.95% بنهاية ديسمبر 2025، فيما تخارج بالكامل من استثماراته في شركتي «إي إف جي القابضة» و«يو للتمويل الاستهلاكي»، بعد أن كانت حصته تبلغ 0.15% و0.06% على التوالي.

وعلى المستوى العالمي، حقق الصندوق السيادي النرويجي، الذي تبلغ أصوله نحو 2.3 تريليون دولار، عائدًا استثماريًا قدره 9.4% خلال النصف الأول من 2026، مدعومًا بشكل رئيسي بمكاسب استثماراته في أسهم التكنولوجيا.

وتجاوز أداء الصندوق مؤشره القياسي بنحو 22 نقطة أساس، فيما بلغت قيمته السوقية نحو 22.7 تريليون كرونة، بما يعادل نحو 2.4 تريليون دولار، بنهاية يونيو الماضي.

وقال نيكولاي تانجن، الرئيس التنفيذي لـ«نورغس بنك إنفستمنت مانجمنت»، إن النتائج جاءت مدفوعة بالعوائد الجيدة في أسواق الأسهم، ولا سيما أسهم شركات التكنولوجيا الآسيوية.

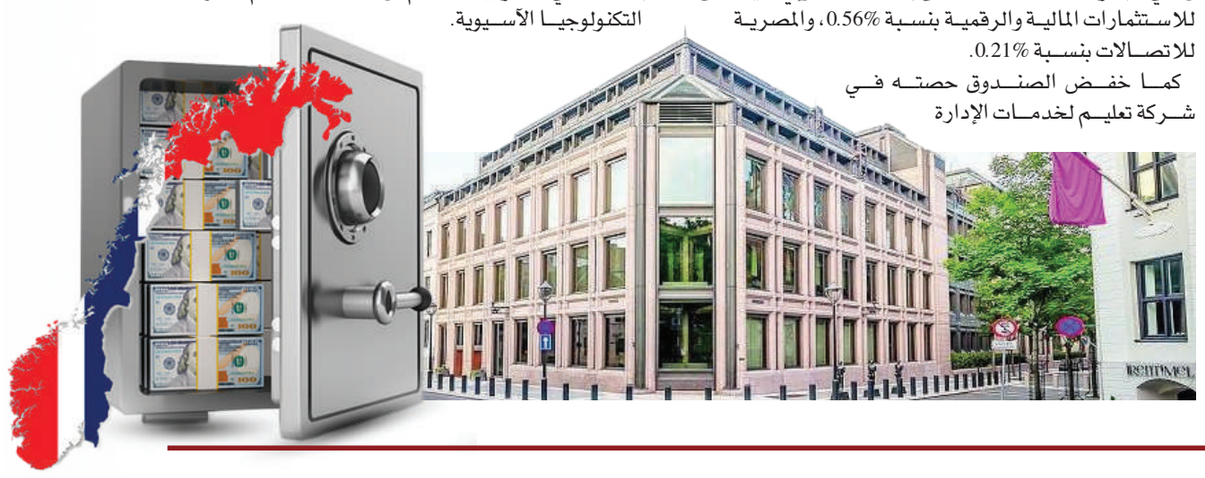

تجديد تكليف حسن عبد اللّه محافظا للبنك المركزى المصرى

تجددت الثقة في حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، لاستكمال مهامه في قيادة السياسة النقدية، في خطوة تعكس استمرار توجه الدولة نحو الحفاظ على استقرار السياسات النقدية والمالية ودعم استقرار الاقتصاد المصري.

ويأتي التجديد في ظل مرحلة مهمة للاقتصاد المصري، تركز خلالها البنك المركزي على احتواء معدلات التضخم، وتعزيز استقرار سوق الصرف، والحفاظ على كفاءة القطاع المصرفي، إلى جانب دعم جهود زيادة الاحتياطيات الدولية وتعزيز الثقة في الاقتصاد.

وتولى حسن عبد الله مهام محافظ البنك المركزي في أغسطس 2022، خلفًا لطارق عامر، وارتبطت فترة توليه المسؤولية بعدد من التحولات المهمة في السياسة النقدية وسوق الصرف، خاصة في إطار التعامل مع الضغوط التضخمية ونقص العملة الأجنبية.

ومن المنتظر أن يواصل البنك المركزي خلال الفترة المقبلة متابعة تطورات التضخم وأسعار الفائدة والسيولة المحلية، إلى جانب دعم استقرار القطاع المصرفي وتعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة التطورات الإقليمية والدولية.

ويُنظر إلى استمرار حسن عبد الله في منصبه باعتباره تأكيدًا على استمرارية السياسة النقدية خلال المرحلة المقبلة، خاصة مع استمرار الحاجة إلى تحقيق توازن بين السيطرة على التضخم، ودعم النشاط الاقتصادي والاستثمار.

الصكوك الضريبية..
توفر التمويل اللازم لسد عجز الموازنة

وافق الرئيس عبد الفتاح السيسي على مقترح إصدار الصكوك الضريبية، بما يسهم في توفير احتياجات الدولة التمويلية وخفض تكلفة خدمة الدين، وفقًا لما أعلنه المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية.

تمثل الصكوك الضريبية وسيلة معروفة لتمويل عجز الموازنة من خلال إصدار «صكوك ضريبية» يمولها الممولين والشركات، على أن يتم خصم قيمتها من التزاماتهم الضريبية المستقبلية، مع حصولهم على عائد مناسب ولم تتضمن الموافقة الرئاسية تفاصيل بشأن موعد بدء الإصدار أو حجم الصكوك المستهدف طرحها، إلا أن مستشار رئيس مصلحة الضرائب المصرية رجب محروس أعلن أن القواعد والضوابط المنظمة لها سيتم إصدارها خلال ثلاثة أسابيع.

وتعتمد الآلية الجديدة على حصول الدولة على أموال من الممولين مقدمًا، مقابل إصدار صكوك لهم بعائد يحدده وزير المالية، على أن يتم استخدام قيمة الصك لاحقًا في سداد الالتزامات الضريبية المستحقة عليهم.

وبذلك تحصل الخزانة العامة على سيولة في الوقت الحالي، بينما يستفيد الممول من العائد ومن إمكانية استخدام قيمة الصك في الوفاء بجزء من التزاماته الضريبية المستقبلية.

وتختلف الصكوك الضريبية عن الصكوك السيادية التقليدية في أن سدادها يرتبط بالالتزامات الضريبية المستقبلية للممولين، وليس فقط بتدفقات الخزانة العامة التقليدية.

تكمن أهمية الصكوك الضريبية في قدرتها على توفير سيولة فورية للدولة والاستفادة من فوائض القطاع الخاص، إلا أن نجاحها على المدى الطويل سيتوقف على ضوابط الإصدار وحجم الاعتماد عليها وطريقة احتساب العائد وآليات استخدامها في تسوية الالتزامات الضريبية.

وبينما يمكن أن توفر الأداة متنفسًا للخزانة في مواجهة فجوات السيولة وارتفاع احتياجات التمويل، فإن التوسع فيها يحتاج إلى إدارة دقيقة حتى لا تتحول الاستفادة من الإيرادات الضريبية المستقبلية إلى وسيلة لترحيل الضغوط المالية إلى السنوات المقبلة.

ومن المنتظر أن تكشف القواعد التنفيذية التي تعتزم وزارة المالية إصدارها خلال الأسابيع المقبلة عن تفاصيل أكثر بشأن حجم الإصدارات، وآجال الصكوك، والعائد المستحق عليها، وآليات استخدامها في سداد الضرائب المستقبلية.

أكد رجب محروس مستشار رئيس مصلحة الضرائب أن المشاركة في الصكوك الضريبية ستكون اختيارية وليست إلزامية، سواء بالنسبة للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، كما أن العائد عليها سيكون معفى من الضرائب.

فيما استعرض رجب مهتدى، المدير العام السابق للفحص بمركز كبار الممولين، مزايا الصكوك الضريبية، وتتضمن المزايا، قوة الإبراء لسداد الضريبة المستحقة على الممول، وأن عائد الصكوك معفى من الضريبة، وتأخذ الصكوك حكم النقود والشيكات المصرفية مقبولة الدفع.

موضحا أنه سبق أن طالبنا بذلك في عام 2020 خلال أزمة كورونا. واضاف: تعد الصكوك بشكل عام، أوراق مالية اسمية متساوية القيمة تصدر لمدة محددة، وتمثل كل منها حصة شائعة في ملكية أصول، أو منافع، أو حقوق، أو مشروع معين، أو حقوقه، أو التدفقات النقدية له، وذلك وفقاً لما تحدده نشرة الاكتتاب العام، أو مذكرة المعلومات بحسب الأحوال

وأجاز قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لعام 2005، لوزير المالية، أن يُصدر صكوكا ضريبية بموجبها تقوم الحكومة بالإقتراض من الممولين عن طريق إصدار صكوك ضريبية محددة القيمة، وذلك بموجب المادة (115) من هذا القانون، والتى تنص على أن للوزير إصدار صكوك ضريبية يكتتب فيها الممولون، وتحمل بعائد معفى من الضرائب يحدده الوزير، وتكون لهذه الصكوك، وللعوائد المستحقة عليها قوة الإبراء عند سداد الضرائب المستحقة.

وأشار مهتدى أن الصكوك الضريبية تختلف تمامًا عن نظام المقابلة، فالمقابلة هي دفع مبلغ ضريبة مقدمة حاليًا مقابل تخفيض قيمة الضريبة المفروضة مستقبلًا،

أما الصك الضريبي طبقًا للقانون الضريبي السابق 157 لعام 1981 والحالي 91 لعام 2005 فهو ورقة مالية يكتب فيها الممول طواعية وليست إلزامية، ولهذه الورقة المالية عائد معفي من الضرائب ولها ولعائدها قوة براءة الذمة عند سداد الضريبة المستحقة على الممول.أي أن الصكوك الضريبية أحد وسائل الوفاء بالدين الضريبية واختيارية وليست إلزامية ومنصوص عليها بالقانون الضريبي من عام 1981 حتى الآن

ولم يصدر أي قرار وزاري بتفعيلها.

وقال هاني جنينة، رئيس قسم البحوث بشركة الأهلي فاروس، أن بعض الشركات، خاصة في قطاعات مثل الأسمنت، شهدت خلال الفترة الأخيرة تحسنًا في تدفقاتها النقدية وتمكنت من سداد جانب من مديونياتها، وهو ما أوجد فوائض سيولة يمكن توجيه جزء منها إلى تمويل الخزانة العامة.

وأشار إلى أن أحد أسباب الاتجاه لهذه الآلية يتمثل في خروج البنك المركزي تدريجيًا من دوره كلاعب رئيسي في تمويل الحكومة، وهو ما اعتبره تطورًا إيجابيًا ساهم في دعم استقرار سوق الصرف.

وأضاف أن البنوك أصبحت تتحمل جانبًا كبيرًا من تمويل احتياجات الدولة، في الوقت الذي تراجعت فيه فوائض السيولة لديها، بينما لم يعد الاعتماد على المستثمر الأجنبي في شراء أذون وسندات الخزانة بالمستوى نفسه السابق.

ويرى جنينة أن الظروف الإقليمية الحالية تجعل اللجوء إلى أسواق السندات الدولية أكثر صعوبة، وهو ما يدفع الدولة إلى البحث عن أدوات تمويل محلية بديلة، من بينها «سند المواطن» والصكوك الضريبي.

يذكر أن الصكوك الضريبية لا تمثل بديلًا عن الضريبة الموحدة، وإنما تعد أداة تمويلية جديدة تستهدف إدارة التدفقات النقدية والاستفادة من السيولة المتاحة لدى القطاع الخاص.

أكدت مصلحة الضرائب المصرية أن «الصكوك الضريبية» تمثل ميزة جديدة للممولين، ولا سيما الممولين الملتزمين، في إطار توجه وزارة المالية لتطوير العلاقة مع المجتمع الضريبي، وتعزيز مبادئ الثقة والشراكة والتحفيز، بما يحقق مزايا ومنافع حقيقية للممولين.

وأوضحت المصلحة أن الصكوك الضريبية تأتي ضمن استكمال حزم التسهيلات الضريبية التي تستهدف تطوير المنظومة الضريبية والانتقال بالعلاقة بين الإدارة الضريبية والممولين إلى نموذج أكثر مرونة واستقرارًا، يقوم على تشجيع الالتزام الطوعي وتقديم مزايا إضافية للممول الملتزم.

وأشارت إلى أن أبرز مزايا الصكوك الضريبية تتمثل في إتاحة الفرصة أمام الممول للاستفادة من السيولة المتاحة لديه من خلال الاكتتاب في الصك، والحصول على عائد على أمواله خلال مدة الصك، مع إمكانية استخدام قيمته في الوفاء بالالتزامات الضريبية المستقبلية، وفقًا للضوابط والآليات التي سيتم تحديدها.

وأضافت أن هذه الآلية تمنح الممول استفادة مزدوجة؛ إذ تتيح له تحقيق عائد على أمواله خلال فترة الاحتفاظ بالصك، وفي الوقت نفسه يمكنه الاستفادة من قيمته في تسوية التزاماته الضريبية المستقبلية عند استحقاقها، بما يجعل الصك أداة ذات منفعة اقتصادية للممول، وليس التزامًا أو عبئًا ضريبيًا جديدًا.

وأكدت مصلحة الضرائب أن الصكوك الضريبية تعكس فلسفة وزارة المالية في تطوير حزم التسهيلات الضريبية، من خلال إعادة صياغة العلاقة بين الإدارة الضريبية والممولين على أساس الشراكة والتحفيز ومساندة الممول الملتزم، بدلًا من اقتصار العلاقة على إجراءات الالتزام والتحصيل.

ولفتت إلى أن هذه الآلية تبعث برسالة واضحة إلى المجتمع الضريبي مفادها أن الالتزام الضريبي يمكن أن يقترن بمزايا وحوافز حقيقية، مشيرة إلى حرص الدولة على ابتكار أدوات تحقق توازنًا بين مصالح الخزانة العامة ومصالح الممولين، بما يسمح للممول بالاستفادة من أمواله والحصول على عائد، مع إمكانية توظيف قيمة الصك في سداد التزاماته الضريبية المستقبلية.

وأوضحت المصلحة أن الضوابط والقواعد التنفيذية المنظمة للصكوك الضريبية يجري استكمال إعدادها حاليًا، على أن يتم الإعلان عن تفاصيلها وآليات الاستفادة منها فور الانتهاء من إعدادها، بما يضمن وضوح الإجراءات وسهولة التطبيق وتحقيق أكبر استفادة ممكنة للممولين.

وتأتي الصكوك الضريبية ضمن جهود وزارة المالية ومصلحة الضرائب لتطوير المنظومة الضريبية، وتعزيز الحوافز المقدمة للممولين، بما يدعم الالتزام الطوعي ويرسخ علاقة أكثر استقرارًا وثقة بين الإدارة الضريبية ومجتمع الأعمال.

منصة موحدة لشكاوى المستثمرين.. «الاستثمار» تتيح متابعة الطلبات إلكترونيا

أطلقت وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، منصة «رعاية المستثمرين»، لتوفير مسار موحد لتلقي شكاوى ومقترحات المستثمرين ومتابعتها والعمل على حلها وفق إطار زمني محدد، بما يعزز سرعة الاستجابة وشفافية التعامل مع مجتمع الأعمال.

وقال محمد فريد، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، إن إطلاق المنصة يأتي في إطار جهود الدولة لتطوير منظومة خدمات الاستثمار، وتوفير قنوات أكثر سهولة وفاعلية للتواصل مع المستثمرين، موضحًا أن المنصة تتيح للمستثمر تقديم الشكاوى والمقترحات ومتابعتها من خلال رقم مرجعي حتى الانتهاء من التعامل معها.

وأضاف أن المنصة تتيح للمستثمرين تقييم مستوى الرضا عن الخدمات المقدمة، بما يساعد الوزارة والجهات المعنية على رصد احتياجات مجتمع الأعمال وتحديد فرص تطوير الخدمات بصورة مستمرة.

البنوك دوت كوم
www.albnouk.com
■ 23 أغسطس 2026 ■ 10 ربيع الأول 1448هـ
■ 23 August 2026 ■ 10 Rabi al-Awwal 1448 AH

بقلم: نجلاء ذكرى

عبد الحميد أبو موسى..
مصرفى من طراز لن يتكرر

واثق الخطوة يمشي ملكا .. هذا هو عبد الحميد أبو موسي محافظ بنك فيصل الإسلامي الذي قاد سفينة البنك عبر امواج عالمية متلاطمة احيانا وأمواج محلية تثور بدورها في بعض الأحيان وفي كل الاحوال يسير بسفينة البنك ممسكا بالدفة بهدوء وثقة وأبوة لكل العاملين.

تحول بنك فيصل في عهدة لقلعة مصرفية جميع العاملين بها اتخذوا ذات الطابع وكانهم فرسان من عصور بعيدة يحافظون علي تقاليد المهنة لأبعد مدي وفي ذات الوقت يتبعون كل جديد وحديث في العمل المصرفي.

عندما تلتقي بعبد الحميد أبو موسي تدرك انك أمام عقلية مرتبة هادئة وقيادة تتميز بالحكمة وعينها علي الهدف مهما كانت المقدمات يؤمن بالاستقرار والإدارة بالأهداف، مؤمن ايمان حقيقي بالصيرفة الإسلامية ورغم التزامه بها إلا ان البنك يواكب التطور المصرفي تقنيا وعمليا ولكن بما يتماشي مع الصيرفة الإسلامية ولا يصطدم معها .

عبد الحميد ابو موسي محافظ بنك فيصل الإسلامي قليل الكلام ولكنه إذا تكلم انصت له الجميع لأنه يجمع بين الخبرة العلمية والعملية وعمله في بداية حياته المهنية بالبنك المركزي منحته اساساً قويا في الالتزام بالقوانين والنظم المصرفية .

حقق البنك في عهده طفرة قوية ونموا واضحا سواء في رأس المال او حقوق الملكية او الودائع والاستثمارات او الارباح لتنتقل الأرقام من خانة الملايين الي خانة المليارات.

انه واحد من رجالات مصر الأوفياء ممن ينتمون لجيل يؤمن بالأخلاق والوطنية وحب مصر.

عبد الحميد أبو موسى..
قيادة هادئة صنعت تأثيرًا استثنائيًا

على مر العصور، برزت شخصياتٌ استثنائية فرضت حضورها في المشهد العام بقوة الانجاز لا بضجيج التصريحات، وبعمق التأثير واستدامة العطاء لا ببريق الظهور العابر. شخصياتٌ نسجت مسيرتها بخيوطٍ من التميز والإبداع، وتركت وراءها إرثًا من العطاء والنجاح، لتغدو علاماتٍ مضيئة في ذاكرة الأوطان.

على مر العصور، برزت شخصياتٌ استثنائية فرضت حضورها في المشهد العام بقوة الانجاز لا بضجيج التصريحات، وبعمق التأثير واستدامة العطاء لا ببريق الظهور العابر. شخصياتٌ نسجت مسيرتها بخيوطٍ من التميز والإبداع، وتركت وراءها إرثًا من العطاء والنجاح، لتغدو علاماتٍ مضيئة في ذاكرة الأوطان. ويأتي عبد الحميد أبو موسى- محافظ بنك فيصل الإسلامي المصري- في مقدمة هذه النماذج الفريدة؛ إذ نجح عبر مسيرة حافلة بالعطاء والتميز في ترسيخ مكانته كأحد أبرز رموز الصيرفة الإسلامية وأكثرها تأثيرًا، ليس على مستوى مصر فحسب، بل في الأوساط المصرفية العربية والإقليمية، مستندًا إلى رؤيةٍ رصينة وخبرةٍ متراكمة أسهمتا في تعزيز مكانة البنك وترسيخ دوره الريادي في القطاع المصرفي الإسلامي.

الخلفية العلمية

استند عبد الحميد أبو موسى في مسيرته المهنية إلى خلفية أكاديمية قوية أسهمت في صقل خبراته المصرفية وتعزيز قدراته القيادية؛ فقد حصل على بكالوريوس التجارة – قسم المحاسبة من جامعة القاهرة عام 1961م، ثم واصل تطوير معارفه الأكاديمية بحصوله على دبلوم التمويل من جامعة القاهرة عام 1968م، قبل أن يضيف إلى رصيده العلمي بعدًا دوليًا بحصوله على دبلوم اقتصاديات البنوك من جامعة لويجي بوكوني بمدينة ميلانو الإيطالية عام 1969م.

أهم محطاته المهنية

انعكست هذه الخلفية الأكاديمية على مسيرته المهنية التي بدأت في العمل بالبنك المركزي المصري خلال الفترة (1961م – 1979م)، لينتقل بعدها إلى بنك فيصل الإسلامي المصري، ثم تولى قيادة البنك منذ عام 1994م وحتى الآن. ولم تتوقف بصمته عند حدود العمل المصرفي بل امتدت مشاركاته إلى العديد من المؤسسات والهيئات الاقتصادية والمالية ذات التأثير الإقليمي والدولي، من خلال رئاسته لمجلس الأعمال المصري السعودي، ونائبًا لرئيس المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI)، فضلًا عن عضويته في عدد من الهيئات المحلية والإقليمية والدولية المعنية بالتمويل والتجارة والاستثمار.

قيادة تؤمن بالاستدامة

منذ تولى السيد/ أبوموسى – قيادة بنك فيصل وهو يؤمن بأن النجاح الحقيقي للبنك يُقاس بقدرته على ضمان تحقيق معدلات نمو مستدامة في كافة قطاعات الاعمال في مختلف الظروف الاقتصادية... ومن هذا المنطلق، فقد ارتبطت فلسفته بفكرة بناء مؤسسة قادرة على النمو المتوازن، حيث اعتمد على تعزيز الملاءة المالية، وتنويع مصادر الدخل، وتوسيع قاعدة العملاء، مع تبني نهج متوازن يجمع بين التوسع المدروس في منح التمويلات والحفاظ على مستويات مرتفعة من الأمان المالي... حيث تضاعفت أصول البنك بنحو 9608 مرة لترتفع من 30.6 مليون جم في عام 1979م حتى وصلت إلى 294 مليار جم في نهاية ابريل 2026م... كما سجلت أرصدة الودائع زيادات سنوية متتالية لترتفع من 19 مليون جم عام 1979م إلى 4,1 مليار جم عام 1990م وواصلت ارتفاعها حتى بلغت 217.6 ملياراً بنهاية ابريل 2026م... كما حققت أرصدة التوظيف والاستثمار خلال السنوات التي مضت من عمر البنك نمواً كبيراً لتتصاعد من 20 مليون جم عام 1979م إلى 272.3 مليار جم في نهاية ابريل 2026م... كما تضاعف بند حقوق الملكية بنحو 4541 مرة ليرتفع من 9,8 مليون جم إلى 44.5 مليار جم خلال نفس الفترة.

مدرسة في الإدارة الهادئة

بعيدًا عن الأضواء، يفضل عبد الحميد أبو موسى أسلوب الإدارة القائم على العمل المؤسسي والنتائج الملموسة، فهو ينتمي إلى مدرسة تؤمن بأن قوة المؤسسة لا تُبنى بالشعارات، وإنما بتراكم الإنجازات وتعزيز الثقة والحفاظ على السمعة المهنية عبر الزمن... وربما كان هذا النهج أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت اسمه يحظى بتقدير واسع داخل الأوساط المصرفية والاقتصادية، باعتباره نموذجًا للقيادة التي تجمع بين الخبرة والحكمة والانضباط.

وختاماً يصعب الحديث عن تاريخ الصيرفة الإسلامية في مصر دون التوقف أمام تجربة عبد الحميد أبو موسى، التي تمثل نموذجًا لقيادة استطاعت أن تحافظ على هوية مؤسسة عريقة، وفي الوقت نفسه دفعتها نحو التطور والتوسع ومواكبة التحولات الحديثة... وبين خبرة تمتد لعقود ورؤية تستند إلى الاستقرار والنمو المدروس، يظل اسمه حاضرًا باعتباره أحد أبرز الوجوه المصرفية التي تركت أثرًا واضحًا في مسيرة القطاع المصرفي المصري.